مكسيم رودينسون

التاريخ الاقتصادي وتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي

دار الفكر الجديد

مكسيم رودينسون

التاريخ الاقتصادي وتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الاسلامي

تعريب : شبيب بيضون

مراجعة وتدقيق : حاتم سلمان

دار الفكر الجديد
١٩٧٩

هـذا الدفتـر هـو ترجمة
لمحاضرة منشورة في كتـاب
Studies in the Economic History
of the Middle East éd. by Cook
O.U.P. , London 1970

دار الفكر الجديد ـ بيروت

ان اتجاه المؤرخين منذ حوالي القرن ، لان يدرسوا بمزيد من الانتباه التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، ولان يعلقوا اهمية أكثر فأكثر على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية في الدينامية التاريخية ، قد انتهى مع تأخير كبير ، الى الافصاح عن نفسه في ميدان تاريخ العالم الاسلامي. وليس هناك شك بان الاهتمام بهذه المسألة في هذا الميدان نفسه، هو اهتمام قديم ، ونسترجع في هذا الصدد كلمات كلود كاهن : « ان سيلفستر دي ساسي ، وفون كريمير ، وفان برشم ، وبيكر ، وبارتولد ، وميتز واخرين ممن وافاهم الاجل وعديدين ممن لا يزالون على قيد الحياة ، قد قدموا الى دراساتنا في هذا الميدان مساهمات، لست ممن ينازعون في اهميتها » (١) . لكن ، الاتجاه اشتد منذ بعض الوقت، وبالضبط منذ المقالة ــ البيان التي كتبها كلود كاهن عام ١٩٥٥ (٢) ، نحو دراسات أكثر عددا وأكثر تخصصا ،

١ ــ Studia Islamica , 3 , 1955, p. 97 .

٢ ــ «L'histoire économique et sociale de l'orient médiéval » Studia Islamica , 3 , 1955 , pp. 93-115 .

ونحو نوع من التخصص اكثر عمقا فـــي تلك الدراسات . وليست المحاضرة الحالية الا واحدة من علائمه الواضحة . وبالامكان ان نأمل المزيد مـــن التطوير ايضا ، للاعمـــال المتخصصة . وبالامكان كذلك ان نتوقع من المتخصصين في الشؤون الاسلامية الاعتراف ، بصورة اكثر انتشارا، باهمية الشأن الاقتصادي والاجتماعي فـــي فهم المسائل التاريخية والبنيوية التي يطرحها المجتمع الاسلامي عبر العصور. وهم بذلك سينتهون بالانضمام الى وجهة النظر التي وصل اليها، المؤرخون في الغرب ، منذ عهد طويل نوعا ، وييسر التحول في هذا الاتجاه بمزيد من الخطى المشجعة .

ان معارفنا ستمضي بالتالي في نمو واحكام . وهـــو امر يستوجب ، ولا جدال ، تهنئة انفسنا عليه . بيد ان ما هو ضروري الى اقصى الحدود، وما ليس يعيهالاختصاصيون دائما ، هو ان يترافق الجهد المبذول في الفهم مع تجميـــع المواد وايضاح المسائل المحددة . وكما قال بحق كلود كاهن ايضا ، بان « الوثائق لا يعثر عليها ، الى حد ما ، الا حسبما يبحث عنها ، وان ما لا يبحث عنه لا يعثر عليه » (٣) . وبالمثل ، فان المسائل الاكثر خصوصية لا يمكن طرحهـــا بشكل صحيح ــ وليس لها ، بالنتيجة ، حظ فـــي استيفاء حل صحيح ــ ان لم يحدد لها بالضبط موقعها فـــي اطـــار مفهومي ملائم . ودليل ذلك ، انه استنتجت نتائج مختلفـــة

٣ ــ Aussi in « les peuples musulmans dans l'histoire médiévale » IFD , Damas , 1977 , pp. 200 - 779 .

جدا من وثائق متماثلة ، او لها الطابع نفسه . في شتى مراحل التطور التي مر بها النتاج التاريخي الاوروبي . اما تجميع الوثائق والوقائع ، مع ايضاح المسائل الخاصة ، فانهما ينبغي ان يسيرا على نفس الخطى مع جهد النظر المفهومي .

واود هنا ، ضمن هذا المنظور ، ان اقوم بتمييز وتحديد التصورات التي يعتورها اللبس في غالب الاحيان ، سواء عند المؤرخين في العالم الاسلامي وعند المؤرخين في الغرب المسيحي ، وسأظل احاول ، مع ذلك ، الكشف عن الصلات القائمة بينها . وهذا اللبس ، ليس ، فيما يبدو لي ، بدون نتائج سيئة . والامر يتعلق هنا ، اساسا ، بمفاهيم التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي .

أما التاريخ الاقتصادي فهو التاريخ الذي اولي المزيد من الانتباه ، وسوف أكتفي باعطاء تعريف له .

انه في المقام الاول ، درس ، على الصعيد التاريخي للاحداث والقواعد والمؤسسات الاقتصادية المحض . ويتوجب ان نفهم بهذا ، تلك المتعلقة منها بالانتاج والتصريف والتوزيع ، ثم باستهلاك الخيرات والخدمات عندما ترمي هذه الوظائف الى اشباع حاجات المجتمع بواسطة اجتماع جهود افراده (٤) .

---

٤ _ « M. Godelier » , Objets et méthodes de l'anthropologie économique » dans l'homme » 1965 pp. 32-91 .

انه يقدم تعريفا ، يتوجب اكماله بالطبع بالاشارة الى اجتماع الجهود . وهذا ما يظهر من جهة اخرى ، في التفصيلات المفيدة التي يقدمها في الصفحة ٤٥ على سبيل المثال .

وبذلك تمكن دراسة تقلبات الانتاج الزراعي او الصناعي ، واشكال تنظيمه : « منشأة » زراعية او حرفية يجري استثمارها فرديا ، او من قبل منتجين شركاء ، وتكون ادارتها ، بمقتضى الحال ، بيد المنتج الفرد ، او المنتجين الشركاء ، او بيد ملاكين غير منتجين او بيد الدولة . اما الاستهلاك الذاتي (*) ، فلا يمكن تبريره بالتحليل الاقتصادي الا بصورة سلبية ، عن طريق تقدير وزنه الخاص به ، من تقلباته بالنسبة الى القسم من الخيرات المنتجة التي تدخل في التصريف . اما التصريف واعادة التوزيع ، فانهما يجريان انطلاقا من الضرائب العينية المفروضة على المنتجين ، ومن التبادلات الثنائية المباشرة بين المنتجين او بين المنتجين والوسطاء ، واخيرا بواسطة التبادلات في السوق . فنحن اذا ازاء مؤسسات مثل الضرائب (ومن هنا كانت ضرورة دراسة مالية الدولة) وشتى مواثيق الملكية ، وعقود توزيع الانتاج بين الملاك والمنتجين ، او عقود البيع والشراء ، واخيرا السوق ، ومن جهة اخرى ، فان التبادل يمكن ان يتواصل بين وسطاء : تبادل المنتجات ، ووسائل الانتاج ، ورموز التبادل . ومن هنا كان وجود مؤسسات مثل جمعيات التجار ، والطرائق المتبعة في التصريف مثل الشيكات ، والسندات لامر ، الخ. واخيرا فان التوزيع لغايات الاستهلاك يمكن ان يتم بواسطة الضريبة العينية او بواسطة التبادل؛ واما بالبيع المباشر او غير المباشر ، او بالتوزيع المجاني . ومن هنا وجدت مؤسسات مثل عقود البيع وايضا ، وبصورة جزئية ، السوق ، الخ .

(*) استعمال المزارعين محصولاتهم في الاستهلاك الخاص بهم .

هـذا يوضـح ان الظاهرات الاقتصـادية لهـا هي ايضا وجوهها المتعلقة بانظمة اخرى مـن انظمة الحيـاة الاجتماعية غير الاقتصاد ، مثلها فـي ذلك مثـل التقنيـة والقانون . وتحدد التقنية الزراعية جزئيا حجم المحاصيل الزراعية المخصصة للضريبة العينية او للتبادل . وبالعكس من جهة اخرى ، فان نمط الانتاج ، والتصريف او التوزيع ، بامكانه ان ينعش او يكبح تقدم التقنية الزراعيـة . وعلى الدراسة الاقتصادية سكونية كانت او دينامية ، وبالتالي على التاريخ الاقتصادي بوجه خاص ، ان يأخذ في اعتباره، بالنتيجة ، الوجوه ذات الاهمية الاقتصادية فـي شتى الظاهرات الاجتماعية ـ الثقافية : التقنيات ، والعلاقـات القانونية ، والعادات ، والجماليات والايديولوجية . امـا العمليات المتبادلة التي تحكم هذه الامور بعضها ببعض ، فانها تتطلب الدراسة بشكل خاص (٥) .

ويتضح هنا مدى اهمية واتساع الميدان الذي يغطيـه التاريخ الاقتصادي ، ويعلم كل باحث بالشؤون الاسلامية، غير مقتصر على نوع ضيق مـن الاختصاص ، ان مؤلفات عديدة نشرت حول هذه المواضيع ، ولو ان عددها غير كاف بالتأكيد . وجلي ان لتاريخ الفئات الاجتماعية (وما يفهـم بصورة عامة ، بكلمة تاريخ اجتماعي) ، علاقات جوهرية مع هذا التاريخ الاقتصادي ، ان تعلق الامر بفئـات اجتماعية محددة بمقتضى معايير اقتصادية ، وايضـا عندمـا تكون

٥ ـ هذه اللوحة المتعلقة بالميدان الاقتصادي ، مستوحاة الى حد بعيد ، من ماكس ويبر ، مع شيء من التباين .

العلاقات بين الفئات ذات وجوه اقتصادية . وانه ليستحيل الا يكون لها شيء من ذلك . بيد ، ان من الواضح ايضا ان تاريخ الفئات الاجتماعية لا يمكن ان يدخل برمته في اطار التاريخ الاقتصادي المحددة اعلاه ، ومعلوم ايضا ان هذه الدراسة اكثر صعوبة بكثير ، اذ انها تتطلب نظرات تركيبية، وتحتضن كثرة من الوقائع المتباينة ، وليس غريبا ان دراستها كانت قليلة جدا . فالى جانب مؤلفات س. د. كويتين لا نعثر الا على القليل مما يستحق الذكر .

ويشار ، في معظم الاحيان ، الى الفئات الاجتماعية التي لها اهمية تاريخية ، باسم الطبقات الاجتماعية ، علما بان هذه التسمية موضوع نزاع . ولست أستطيع هنا بالطبع ، ان اسعى في تحليل بنية المجتمع الاسلامي تبعا للفئات الاجتماعية التي تؤلفه . فالامر ينبغي ان يكون موضوع دراسات متضافرة . انما استطيع فقط ، وفي اطار الاتصال المنهجي ، ان احدد ، على صعيد عام جدا ، الكيفية التي طرحت بها مسألة الطبقات الاجتماعية في الفكر الاسلامي ما قبل الحديث .

ولقد كان يقال بان الاسلام لم يعرف مفهوم الطبقة ، بل وحتى ان لغات المسلمين ليست تمتلك الكلمة التي تدل على هذا المفهوم . وهذا خطأ فاحش ، ذلك ان علماء الاجتماع الذين قدموا هذه الموضوعة ، انما ارادوا القول بانه لا توجد كلمة مطابقة لمصطلح « classe » في دلالته السوسيولوجية الدقيقة . ولكننا والحال هذه ، بامكاننا ان نقول الشيء نفسه بالنسبة لكلمة « classe » في اللغات الاوروبية . وهم ايضا يريدون القول احيانا بأن اشتقاقات

المصطلحات العربية تختلف عن الاشتقاق الذي يتأتى عن الكلمة اللاتينية « classis » . لكن استعمال الكلمات لم يكن يوما محصورا ، باشتقاق تلك الكلمات ولا بالتركيبات السمنطقية التي تتداعى منها (٦) .

اختارت اللغتان العربية والفارسية الحديثتان كلمة « طبقة » ، لتدل على ما تعنيه لفظة « classe sociale » وهي كلمة يتعلق جذرها (وربما هو مقتبس من الاكادية) بفكرة التكديس ، والشرائح فوق بعضها بعض ، وهو يتداخل ، فضلا عن هذا ، بجذر اخر (موجود في اللغة السامية الشمالية ، وادخل من هناك الى العربية ، بلفظ « دبق ») ربما كان مماثلا له في الاصل ، وهو يعرب عن فكرة الالتحام الوثيق ، والالتصاق ، والتغرية ، والاختيار ليس اعتباطيا . فان الكلمة تشير منذ العصور الوسطى الى فئات من الافراد مع فكرة التعاقب التاريخي او التدرج التراتبي . وكذلك ، كما هو معروف جيدا ، الى اجيال من الناس ذوي مهنة واحدة ، والى المنضوين في مدرسة واحدة ، الخ.. ، ومن هنا وجدت كتب عديدة تبدأ عناوينها بكلمة « طبقات » ، « كتاب طبقات الـ ... » . بل ان فكرة الفئات الاجتماعية المتراتبة ، هي فكرة كثيرة الورود ايضا . فعندما يقول محمد بن احمد ابو المطهر الازدي ، في القرن

---

٦ ـ أجزت لنفسي ، بالاحالة الى مقالتي .
« Dynamique interne ou dynamique globle ? L'exemple des pays musulmans » dans Cahiers Internationaux de sociologie , 42 , 1967 .

الحادي عشر ، بانه يريد وصف عادات البغداديين في شتى « طبقاتهم » (ed. Mez, p. 1 . L. 12) فهو انما يفكر في تعدد فئاتهم .

وهذا الشيء واضح في المقطعين التاليين لابن خلدون:

« ثم ان الجاه متوزع في الناس ، ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو الى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية ، وفي السفل الى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين ابناء جنسه ، وبين ذلك طبقات متعددة ... » (٧) .

وايضا :

« كل طبقة من طباق اهل العمران من مدينة او اقليم لها قدرة على من دونها من الطباق وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد صنف الجاه من اهل الطبقة التي فوقه » (٨) .

وهناك مرادف عربي لكلمة « طبقة » ، وهو كلمة « صنف » (نوع ، ضرب ، فئة) « طبقة » ، وهو كلمة شتى ، ولا سيما في معنى « طائفة » ، وربما كان لمعناها الاصلي تعلق بفكرة الـ « حرف » والـ « حد » وتعيين الحدود . ولقد ارسى الترادف بين كلمتي « طبقة » و« صنف » ، في القرن الرابع للهجرة ــ القرن العاشر

---

٧ ــ مقدمة ابن خلدون ص . ٣٩٠ ، طبعة المكتبة التجارية ، القاهرة بدون تاريخ . مقدمة ابن خلدون ص . ٦٩٥ ، طبعة مكتبةالمدرسة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٦٧ .

٨ ــ مقدمة ابن خلدون ص . ٣٩١ . طبعة المكتبة التجارية . وطبعة مكتبة المدرسة ... ص ٦٩٦ .

الميلادي ، عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني ، في مؤلفه عن المترادفات : « يقال : اعطيت لكل طبقة من الناس حقها ، واعطيت لكل صنف منهم نصيبه » (٩) . وهو المصطلح الذي تفضله اللغة التركية الحديثة للاعراب عن فكرة طبقة اجتماعية . وتوجد ايضا كلمة « زمرة » وفي التركية « Zumre »، ومعناها في الاصل « عصبة من الناس » . وكلمتان بمعنى التدرج : مرتبة ، درجة « rang , degré » اما اللفظ الاخير ، فانه اللفظ الذي سبق ان استعمل في القرآن ، للاعراب عن فكرة « الطبقات » المتراتبة في المجتمع الانساني (*) .

وليس ممكنا بالنتيجة انكار ان الفكر الاسلامي التقليدي كان على وعي بنوع من التصنيف في المجتمع ، الى فئات اجتماعية متراتبة جزئيا . وهذه الفئات الاجتماعية ، اعتبرت مع ذلك — باستثناء حالتين اثنتين تقريبا — بمثابة فئات وظيفية ، وليست بمثابة اوضاع قانونية ، الى الحد الذي نظر فيه الى التراتب فيما بينها على انه ناجم عن التراتب « الطبيعي » ، من الناحية الاجتماعية ، فيما يشغله الناس من اعمال ، وليس عن الوضع المكتسب منذ الولادة . وبالامكان القول اذن ، بمعنى ما ، — لكنما بمعنى واحد فقط

٩ — كتاب الالفاظ الكتابية اصدره لويس شيخو ، الطبعة التاسعة ، بيروت ١٩١٣ صفحة ٢٢٢

(*) القرآن الكريم ، سورة الزخرف ، الاية ٣٢ .

أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون .

ــ وبوجود التحفظ المشار اليه ــ بأن المجتمع الاسلامي في القرون الوسطى كان مجتمعا دون طبقات (١٠) .

وهــذا الامر ينعكس بصورة جيــدة فــي التشريع الاسلامي . ففي حين ان القانون الرومـــاني ، او القوانين العرفية الاوروبية في العصر الوسيط ، تنطلق مــن نظرية الوضع القانوني للاشخاص ، فان القانون الاسلامي ينطلق من نظرية الكفاءة . الكفــاءة الشرعية العــادية ، كفــاءة المسلم الحر ، البالغ والصحيح العقل ، يمكن ان تنخفض في بعض الظروف ، لكنه ليس لها في اساسها ، تصنيف للاشخاص ، الى فئات صارمة ، متفردة كل واحدة منهــا بنظام خاص للكفاءات (١١) .

تتميز فئة اجتماعية ما ، بتجمع ضروب مــن انعدام الاهلية مسجلة في القانون · وتلك هي فئة العبيد . لكن

١٠ــ Cf. H. A. R. Gibb , « Govermment and Islam under the early Abbasids , the political collaps of Islam , in l'élaboration de l'Islam , Paris 1961 , pp. 115 - 27 , notamment p. 119 .

١١ــ Cf. J. Schacht , An Introduction to Islamic Law , Oxford 1969 ,p. 124 ss , L. Milliot , « Introduction à l'étude du droit musulman » Paris 1953 , p. 221 s. , R. Brunschuig . « Théorie générale de la capacité chez les Hanafites médiévaux», in Mélanges Fernand de Vissher (Revue internationale des droits de l'Antiquité, 2 (1949)) , pp. 157 - 72 .

الامر متعلق هنا بوضع شاذ ، لان (الاصل هو الحرية) (١٢) « le statut de base est la liberté » ، وهـو مواز الى حد ما ، وبوصفه هذا ، لوضع المراة او لوضعية المستلب. اما بخصوص غير المسلم ، فان وضعه معتبر بطريقة ما ، على انه خارج عن المجتمع الاشمل . وبكلمة ، فان المجتمع الاسلامي كان يعتبر بمثابة كتلة مشتملة عـلى اشخاص متساوين من حيث المبدأ ، لكن بعض الخاصيات ، اذ تلم ببعض الفئات ، تؤدي بها في الواقع ، الى انواع مـن الخفض من قوة الكفاءة الشرعية عندها .

وهناك فئة اجتماعية وحيدة ــ خارج فئة العبيد ــ تذكر بالفئات ذات الوضع القـانوني في المجتمـع الاوروبي في القرون الوسطى . وتلك هي فئة النبلاء . لكنما وهنـا ايضا ، تظل هذه الفئة استثناء ، من الناحية النظرية . فان واقعة التحدر من سلالة النبي تحمل صفات استثنائية من شأنها ان تؤهل الفرد لبعض الامتيازات غير الاعتيادية ، لكنها من ناحية اخرى امتيازات ذات مدى محدود . ومعلوم ان احدى تلك الامتيازات هي الكفاءة ، المحصورة بسلالـة النبي ، في تقديم « امام » الى الامة ، وهو امتياز انكرتـه الخوارج .

ذلك هو المذهب القائم على مساواة واخوة المؤمنين امام الله ، وهو لم يمنع وجود تنضيد طبقي في الواقع .

---

١٢ _ Cf. R. Brunschvig « Abd in EI » , éd. française , t. i. p. 27 .

لكنه كان له نتيجته المهمة وهي ان هذا التنضيد لم يكن مقبولا الا بتحفظ حقوقي ، ولم توضع له قواعد قانونية ، اللهم ، الا بشكل جزئي ، بالنسبة لطبقة العبيد .

واذا كان التنضيد الفعلي ، بالكاد مأخوذا في الاعتبار في نظرية العلاقات القانونية ، فانه طبيعي ان يكون مثبتا في الوعي الاجتماعي . وتوجد الوف التعابير عن هذا الاثبات ، لدى الادباء والفلاسفة والاداريين .. الخ . ويقرر الفارابي (المتوفي سنة ٣٥٠ هـ ـــ ٩٥٠) ، مستهلا مؤلفه الصغير في العلاقات الاجتماعية ، (رسالة في السياسة) بان هذا التنضيد يحكم العلاقات بين الناس .

لقد اردنا في بحثنا هذا ، الاشارة الى القوانين السياسية ، التي يمتد اثرها الى الطبقات كافة ، وهي تستخدمها في اعمالها تجاه كل طائفة من الناس في طبقتها أو الطبقات الاعلى والطبقات الادنى (١٣) .

ثم يتابع ، في كلام ليس اقل دلالة : ان كل واحد ، عندما ينطوي على نفسه وينظر في وضعه وفي وضع الاخرين ، فانه يحل نفسه في رتبة محددة تشاطره اياها طائفة ما ، وتوجد فوق رتبته طائفة ذات منزلة ارفع ، من خلال ناحية واحدة او عدة نواح ، وبالمثل فانه توجد تحت رتبته طائفة ذات منزلة ادنى من ناحية او من عدة نواح ... ولنا منفعة في استخدام قواعد السياسة مع هذه الطبقات الثلاث . فمع الطبقة الارفع ، نعلي مرتبتنا الى مستواها ،

---

١٣ ـــ رسالة في السياسة .

ونحاول الوصول الى شيء من الرفعة تجاه اقراننا ، ونحن نجتنب الانحطاط الى رتبة من هم ادنى منا .

اما الاعراق فتشكل فئات من الناس كبرى ، متراتبة في تدرج معين . وكان العرب في هذا التراتب في المرتبة الاولى وذلك قبل الثورة العباسية ، من حيث النفوذ فحسب ، بل لانهم كانوا يمنحون امتيازات مهمة ، مما جعل منهم فئة مسيطرة . اما ما نصت عليه الشريعة الدينية ، من الغاء لهذه الامتيازات ومساواة نظرية بين كافة المؤمنين . فقد ترك للعرب بعض الامتيازات الصغرى، لكنه ترك لهم على الاخص نفوذهم الاجتماعي ، الذي كان يتفاوت بشدة تبعا للامكنة وللازمنة ، ويختلف ايضا تبعا لموقع العربي ، المعني، من العوامل الاخرى الداخلة في التراتب . وفضلا عن ذلك فقد كان ينظر الى تراتب الاعراق ، بطريقة تختلف تبعا لافراد هذا العرق او ذاك ، ومعلوم كم كانت شدة الحرب الكلامية حول هذه المسائل في العصر العباسي . وفي مختلف الدول التي توزعت بينها الامة ، كان العرق الذي تنتسب اليه الاسرة الحاكمة هو العرق صاحب الامتياز بصفة عامة في الواقع ، وكان يتمتع بنفوذ اعلى ، على الاقل من وجهة نظر معينة . وهكذا فان الانتماء العرقي ، يقدم نوعا من معيار للتنضيد ، محددا ارستقراطية معينة . بيد ان هذه الارستقراطية نفسها ، كانت منضدة تبعا لمعايير اخرى ومع تفريق ملحوظ .

وتتدخل الوراثة بطريقة اكثر حصرا لتحدد فئة من سلالة النبي ، وسلالة صحابته ايضا . وكان لابناء هذه الفئة في العصر العباسي ، بعض من الامتيازات ، وكانوا

يتلقون المنح ، وكانوا موقرين في نظر الجمهور . لكن ذلك لم يمنع بالنسبة لعدد منهم ، من ان يعيشوا حياة بائسة نوعا . وفي عصور لاحقة ، في بعض من البلدان تمكن البعض من هؤلاء النبلاء من الافادة من الاجلال المتعاظم لسلفهم العظيم ، وحصلوا على امتيازات اكثر اهمية بكثير، وشكلوا ارستقراطية حقيقية ليس على الصعيد النظري فحسب وانما بالفعل ايضا .

وبالمثل ، فقد تشكلت طبقة من النبلاء من سلالة بعض الاسر التي سبق ان لعبت دورا سياسيا هاما : رؤساء القبائل العربية ، والبربرية ، والتركية والكردية . والاسر الفارسية الكبيرة من ذات الاقطاعات ، الخ .

ويمكن لتراتب النفوذ ان يصان ، حتى وان لم يقابله تراتب في السلطة والثروة ، خاصة ان كان قائما على الشعور الديني . ولكنه لا يكون معادلا للتنضيد الحقيقي ، ان لم تعززه واحدة من وسائل السلطة الثلاث التالية : الملكية العقارية ، القوة العسكرية ، المال — او باجتماع عدد منها . ويجب ان يؤخذ في الاعتبار ايضا ، ان القوة العسكرية لا تتحقق كقوة اجتماعية الا بوجود واحدة او اثنتين من وسائل السلطة الاخرى . وبالنتيجة ، فان التنضيد يقوم ، اجمالا ، على الملكية العقارية او الملكية المنقولة . لكن الانتماء الى شريحة تؤمن الامتيازات الاقتصادية، ان كان ناتجا عن الوراثة او عن جهود خاصة من كل شخص بمفرده على الصعيد الاقتصادي ، ممكن خسرانه قسرا بالقوة ، وتمكن حيازته بالقوة ايضا . وبالتالي ، فانه يستفاد من الانتماء الى شريحة توجد القوة فيها ، وان كانت قليلة التقدير

بوجه عام ، مثل طبقة العبيد ، عندما كان يتعلق الامر بالعبيد — الجنود المنتمين الى شريحة عرقية معينة .

وينبغي ان يشار ايضا ، الى ان مصطلح الملكية العقارية ، المستعمل هنا من اجل الايجاز ، ينبغي ان يؤخذ بمعنى واسع جدا ، فهو يتعلق بالحقوق ، القائمة من الناحية القانونية على جزء من محصول اي ارض كانت ، المقتطع من ثمرة عمل المنتج المباشر ، انه باختصار متعلق بنوع من حق استغلال المزارع ، بالمعنى الماركسي للكلمة .

أما بالنسبة للافراد في المجتمع الاسلامي ، ممن كانوا يحاولون فهم بنية مجتمعهم ، فانهم ينظرون الى التنضيد فيه على انه تنضيد وظيفي ، بقدر « ينسون » ان يدخلوا فيه طبقة العبيد ، مما يثبت من جهة اخرى ، ان العبيد — على خلاف ما حصل في اليونان في حقبة ارسطو — ، لم يكونوا يلعبون دورا خاصا في الانتاج والتوزيع ، ولو على قدر قليل من الاهمية . وهؤلاء المؤلفون ينطلقون من فكرة تقسيم العمل الاجتماعي المستمدة من اليونان ، وهي تؤكد على تنوع حاجات الانسان وتفاوت مواهب الافراد ، الامر الذي يفرض هذا التقسيم . ولهذا كانت لكل فئة اجتماعية ، ولكل مهنة غير مخلة بالاخلاق ، فائدتها . وهكذا فان اخوان الصفا ، يؤكدون على منفعة الكناسين والزبالين : فهؤلاء ان توقفوا عن العمل اسبوعا فقط ، فان المدينة تصبح غير صالحة للسكن . وهكذا تصبح الفئات الاجتماعية الكبيرة شبيهة بمجموعات وظيفية . ويتحدث اخوان الصفا عن « الملك » ، الذي له فائدته في كفالة سيطرة « الناموس »

وفي اتمام الوظائف الضرورية « من اجل صلاح الدين والدنيا » ، نظرا لعجز غالبية رجال الدين او الفلسفة فيما يتعلق بتطبيق ما يضعونه من قواعد .

ويوسع الغزالي هذه الاشارات، حول فائدة الوظائف، تلك التي ندعوها اليوم بالوظائف الثالثة ، فهو يصنف الاعمال الى فئات ثلاث . اولا ، فئة المنتجين وهي تتكفل باشباع الحاجات الاساسية (غذاء ، ومسكن ، وملبس) ، اما عن طريق العمل المباشر ، واما بصنع الادوات اللازمة للعمل في تلك الصناعات الاولية . ويأتي بعد ذلك العسكريون وهم يدافعون عن هذا العمل المنتج ضد العدو الخارجي وضد السارقين . واخيرا يأتي اولئك (الوسطاء) (١٥) بين الفئتين الاوليين وبين اعضائهما ، لا سيما فيما يتعلق بتحصيل واعادة توزيع الاتاوات الضرورية لاعاشة غير المنتجين مباشرة . ومنهم كذلك ، موظفو السلطة « العمال » (*)، والجباة ، واولئك القائمون بمسح الاراضي وحساب خراجها ، والمختصون في القانون وفي السياسة (احياء علوم الدين ، طبعة القاهرة ، الكتاب الثالث صفحة ١٩٥).

وواضح ان الغزالي ، يبرر هنا ، السيطرة العسكرية التي كانت قد بدأت في ذلك الحين في لعب دور رئيسي ، بانها ضرورة وظيفية .

---

١٥ ـ الكلمة في الاصل العربي هي : « المترددين بين الطائفتين في الاخذ والعطاء » .

(*) بمعنى الولاة وليس بالمعنى الحديث للكلمة .

ومما هو ملفت للنظر الى حد ما ، ان الغزالي لم يشر هنا الى التجار . ومن الطبيعي انه واع لدورهم في التنسيق (نفس المصدر الكتاب الرابع صفحة ١٠٢) وهو كان سيصنفهم ولا شك في الفئة الثالثة عنده .

ولدى ابن خلدون تصنيف اخر اكثر فظاظة واقل ايديولوجية في نظره للاشياء (١٦) . فالانسان تابع لـ « وسائل عيشه » « المعاش » الذي يمنحه الخيرات الضرورية لاستمراره في الوجود ، و« المعاش » يمكن ان يتوسع فوق ذلك ، الى ان يصبح « رياشا » « وسائل غنى » ، وذلك عندما يزيد أنتاج تلك الخيرات عن حاجاته . ووسائل العيش (وكذلك موارد الخيرات المجانية التي نعطيها الطبيعة) تمنح الانسان بانتظام « كسبا » ، وهو من حيث ما يخصص لاستعماله ، يكون « رزقا » والرزق هو ما يرصده الانسان للمعيشة من اجل ان يصرفه في «تحصيل حاجاته وضروراته » . هذه الانواع المختلفة من المداخيل تكتسب اما عن طريق المصادرة بالقوة (رسوم وضرائب) واما بواسطة الانتاج الاولي (زراعة ، وتربية حيوان) واما بالانتاج الثانوي (العمل الحرفي والصناعي) واما اخيرا بواسطة التبادل (التجارة) . ثم بعد ذلك ، يغفل ابن

---

١٦ _ Muqaddima, éd. Quatremère , t. ii , p. 272 ss ; trad. de Slane , t. ii , p. 319 ss ; éd. Wafi . t. iii , p. 893 ss ; trad. F. Rosenthal , t. ii , p. 311 ss.

المقدمة . طبعة المكتبة التجارية ، ص ٣٨٠ وما بعدها .

المقدمة . طبعة مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني . ص ٦٧٨ وما بعدها .

خلدون عن « الجمع » بسبب ضآلة دوره ، ولا يعترف الا للمهن التي تضمن الانتاج (الاولي والثانوي) وتضمن تبادله (التجارة) ، بانها الوجوه الطبيعية للمعاش ، وكل ما لا ينتج عن النشاط الانتاجي ، فان ابن خلدون يصنفه بانه « وجه غير طبيعي » ، وهو تصنيف قريب من طريقة الفيزيوقراطيين (*) . وذلك لا يعني بالضرورة ، انه ينكر لتلك الوجوه فائدتها ، وهذا ما يتضح مما يقوله عن الوظائف السياسية او الدينية وعن الضرورة المطلقة للدولة الملكية من اجل قيام حياة اجتماعية منسجمة .

ان النظرة الى المجتمع الاسلامي من قبل منظري القانون على انه مجتمع دون طبقات ، ثم تحليله بوصفه مكونا من فئات اجتماعية وظيفية ، من قبل المنظرين ممن يمكن ان تطلق عليهم صفة علماء الاجتماع ، لا يكفيان اطلاقا لضمان ان المجتمع ، في الحقيقة ، دون طبقات . فالامر متعلق بما لدى الايديولوجيين (او بعضهم على الاقل) من وعي لمجتمعهم ، والقاعدة هي ان يحور وعي كهذا ، الواقع الاجتماعي . بيد ان التضاد في النظرات التي اقامها الايديولوجيون عن مجتمعهم في امبراطوريات الشرق او في امبراطوريات الغرب في القرون الوسطى على سبيل المثال، هو تضاد له فائدته ، فهو يعلمنا انه حتى لو كانت الفئات الاجتماعية مغلقة في الواقع الى حدود تقل او تكثر (الامر المطلوب التحقق منه) فان انغلاقها لم تضف عليه الصفة

(*) الاقتصاديون (كيسيني) الذين يعتبرون الزراعة المصدر الوحيد للثروة . **(الترجمة)**

المؤسسية ، كما كانت الحال في اوروبا الاقطاعية او حال طبقات الهند ، وهو شيء له اهميته في مطلق الاحوال .

وقد رأينا اعلاه ، انه كانت توجد الى جانب هــــذه النظرات ، فكرة شديدة الوضوح عن وجــود التنضيد . ومن غير المجدي سوق النصوص لتبيان وجود وعي بثـــلاث انقسامات ثنائية تقليدية سلط عليها الضوء بشدة اوسوفسكي: محكومون وحاكمون ، فقراء واغنياء ، منتجــون مباشرون و« مستغلون » بالمعنى الماركسي (اي غير المنتجين المباشرين ممن يعيشون مما يقتطعونه من المنتجين) (١٧) . غير انه ظهرت تنضيدات اكثر دقة . وهو ما يشاهد في النصوص الواردة اعلاه حول تراتب العديد من الطبقات . وما يظهر ايضا في النصوص المتعلقة بالمهن الخسيسة (١٨) ، التي قام بدراستها ر. برنشفيغ ، بما فيها المهن التي يمارسهـا رجال القانون الذين يسعون لرد الاعتبار الى تلك المهن . والامر يتعلق ، وهذا صحيح ، بفئات استثنائية ، لكــن الكاتب نفسه يبين ذلك ، فالمفهوم يتعمم عندما يعالج رجل القانون مسألة « الكفاءة » بين الازواج ، ومسألة «عدالة» الافراد ممن يمكن قبول شهادتهم امام العدالة . وعندمايتعلق

١٧ ـ Stanislaw Ossovski, Struktura Klassovda w spoleczney swiadomosci , Lodz , 1957 ; trad. all. Die Klassenstruktur in Sozialen Bewusstsein, Newviedam Rhein 1962, p. 38 .

١٨ ـ R. Brunschvig , Métiers vils en Islam , Studia Islamica , 16 , 1962 , pp. 41-60 .

الامر بالزواج خاصة ، فان المهن تصنف الى (دنيئة ، خسيسة) و (رفيعة ، جليلة) .

وكما سبق ان رأينا ، فان مفهوم الجاه « مرتبة الشرف » . وكذلك الاعتراف بتراتب اقتصادي تسببه الثروة ، ومثله التسليم الواقعي ، عند ابن خلدون على الاقل ، بواقع ان موقعا من مواقع « الاستغلال » ممكن احرازه بالقوة ، تعيد كلها ، تقطيع مفهوم الفئات الوظيفية التي تقضي بان البشر متساوون وبانهم يسهمون ، انواعا من الاسهام تكمل بعضها بعضا ، في حسن سير المجتمع .

ان هذه الموضوعة الاخيرة ، تعادل الاعتراف ، بانه في حالة من الحالات على الاقل — لكنها حالة مهمة جدا — لا تكون الوظيفة التي اختيرت بملء الحرية ، هي التي تضع المرء في فئة ذات امتياز وذات مرتبة رفيعة ، بل على العكس من ذلك ، فان الانتماء (بطريقة او باخرى) الى طبقة معينة هو المحدد للوظيفة ذا تالامتياز .

وبالمثل ، فان الجاه لا تحدده الوظيفة فحسب ، وانما الناس المصنفون في رتبة رفيعة من مراتب « الجاه » يستطيعون النفاذ الى الوظائف ذات الامتياز . وفي رأي الفارابي ، في اواسط العصر «العباسي» ان الثروة لوحدها، لا يمكن ان تكفي لاحراز تلك الرتبة الرفيعة ، « يجدر بالانسان ان يصرف جهوده كلها للاحتفاظ بمرتبته ، فانه عندما تعرض امام الانسان فرصتان ، تسمح له احداهما بزيادة منفعته وتسمح له الاخرى باعلاء مرتبته ، فليسارع في اختيار تلك التي تناسبه اكثر في اعلاء مرتبته ، ذلك ان

مرتبة فيها جاه عريض تؤدي حتما الى اكتساب الثروة . في حين ان الثروة وحدها لا تؤدي بالضرورة الى الوصول الى مرتبة معينة » (١٩) .

ثم ان ابن خلدون يوسع هذه الفكرة نفسها، ويخصص لها فصلا من فصول مقدمته . فان الشخص المتمتع بمرتبة رفيعة (صاحب الجاه) يفيد من العمل المجاني الذي يؤديه الناس ممن هم دونه مرتبة ، وهذا مما يجعله بسرعة كثير الغنى . « ولهذا المعنى كانت الامارة احد اسباب المعاش » (٢٠) .

بيد ان الغنى في بعض الحالات ، ان يفضي الى رتبة رفيعة ، كما بامكان الفقر أن يذهب بها . وهنا يجب ، وبنوع خاص ، ان تؤخذ باقصى الاعتبار الاوضاع التاريخية . وقد ابرز ميز ما دعاه بثرثرات ابن رستة (عاش في اواخر القرن الثالث للهجرة ، القرن التاسع للميلاد) حول الانساب الوضيعة لبعض الاسر الكبيرة في عصره . فبنو الاشعث هم احفاد اسكافي فارسي كانت عمته قد تزوجت يهوديا غنيا دون اولاد ؛ اما بنو المهلب فان جدهم حائك فارسي . ويعود اصل عائلة خالد بن صفوان الى فلاحة من الحيرة كانت قد وقعت ، وهي حامل ، في ايدي العرب . ويتحدر آل الجهم

---

١٩ — Farabi ouvrage cité p. 30 .

٢٠ — Ed. Quatremère , t. ii , p. 287 s ; éd. Wafi, t. iii , p. 907 ; trad. de Slane , t. ii , p. 336 ss ; trad. Rosenthal , t. ii , p. 326 s .

المقدمة ، طبعة المكتبة التجارية ص ٣٨٩

المقدمة ، طبعة مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ٦٩٣ — ٦٩٤

من عبد آبق أدعى فيمـا بعد انه من اصل قرشي . وتولدت عائلة الامراء ابو دلف عن صيرفي نصراني من الحيرة . اما البيطار في قصر « الربيع » ، وهو جد اسرة متنفذة مـن الموظفين فقد كان انسانا تافها مولودا من عبد فاسق (٢١).

وبالمثل فان ابن خلدون ، الذي يعترف ، بوصفه عالم اجتماع ، بان المهن كافة متساوية في منفعتها ، ولكنه يعود ويؤكد كارستقراطي على انحطاط خلق التجار العاديين ، يستثني التجار الذين لم يتولد رأسمالهم الاول عن ممارسة التجارة . فهؤلاء اسعفهم الحظ ، بارث مثلا ، ولم ينحطوا من ممارسة التجارة ، واستمروا بمنجى من العيوب التـي تقود اليها لانهم يعهدون بادارة محالهم التجارية الى موظفين يعملون بالاجر . وهم بذلك في حمى « جاههم » من تكريس انفسهم لتلك الاعمال . ويتيح لهم ثراؤهم الانضمام الـى الشريحة الحاكمة (اهل الدولة) وان يكسبوا « ظهورا » و« شهرة » بين اهل عصرهم (٢٢) . وليس من مانع مـن التساؤل فيما اذا كان هذا الترقي متاحا ، حتى للتجـار العاديين الذين ، وان تدنى نمط الحياة الذي يعيشونه ، فان

٢١ _ Ibn Rusta , p 207 s. , ap. A. Mez , Die Renaissance des Islams , Heidelberg 1922, p. 151 s.

٢٢ _ Muqaddima , éd. Quatremère , t. ii , p. 305 ; éd. Wafi , t. iii , p. 922 ; trad. De Slane,t. t. ii, p. 356 s ; trad. Rosenthal t. ii , p. 344 s .

المقدمة . طبعة المكتبة التجارية . القاهرة . ص . ٣٩٩ .

المقدمة . طبعة دار الكتاب اللبناني . بيروت . ص ٧١١ — ٧١٢ .

مجرد وصولهم للثروة ، يقل الكثير من احتقارهم من قبل الارستقراطيين .

قصارى القول ، انه يمكن اعتبار تراتب الفئات الاجتماعية ، في العصر الكلاسيكي على الاقل ، محدداً . بمقتضى ما يدعوه اوسوفسكي تدرجا تركيبيا ، اي انه يحشد العديد من المعايير المختلفة المتزاوجة . وانه ، في الظاهر ، وكما يستنتج على الاخص من نصوص ابن خلدون الواردة اعلاه ، تدرج ذو درجات متعددة .

لكن الكثير من علماء الاجتماع الحديثن يتوافقون على رفض تسمية هذه الفئات الاجتماعية باسم « الطبقات الاجتماعية » . ذلك انهم ينظرون الى « الطبقات » نظرات مختلفة . وتلك النظرات جميعها مصبوبة في قالب من واقع المجتمع الرأسمالي الاوروبي . ويؤكد كل التأكيد في تعريفات الطبقات ، كما يفصح عن ذلك ريمون ارون بوضوح ، «على الشيء الذي يخلق التماسك ، والوحدة الشاملة او الكلية ، والكينونة او الوعي المشترك في مجموعة معينة » (٢٣) . وخلال التعريفات البالغة التعقيد ، مثل تعريف ج.

٢٣ــ R. Aron, «La classe comme représentation et comme volonté » , in Cahiers internationaux de Sociologie , 38 , 1965 , p. 14 .

٢٤ــ C. Gurvitch, le concept des classes sociales (cours ronéotypé) , Paris , Centre de documentation universitaire , 1954 , p. 133 ; id. déterminismes sociaux et lilerté humaine , Paris 1955 , p. 178, etc.

غورفيتش (٢٤) الذي يشير فيه بوجه حق ، الى الامور التالية بوصفها مميزات جوهرية : « جماعة مدركة من الناحية الموضوعية (طبيعة العمل ، مستوى الدخل) او جماعة (....) من حيث اشكال التفكير ، وسلم القيم » . ٢ — « قوام مستمر ما استمرت تلك الكائنات الجماعية » . ٣ — « وعي من تلك الكائنات الجماعية لنفسها ، وارادة لدى كل واحدة من افرادها ، ان ينجز مهمة من المهمات » (٢٥) . ويجب الاشارة هنا ، الى انه حتى عالم الاجتماع ، الذي يقدم تعريفا للطبقة الاجتماعية بالغ الدقة والتعقيد ، مثل تعريف الاشارة هنا ، الى انه حتى عالم الاجتماع ، الذي يقدم تعريفا للطبقة الاجتماعية بالغ الدقة والتعقيد ، مثل تعريف غ. غورفيتش ، يصر على واقع ان مؤشراته تلك، « ليست تبرز الا مميزات نزوعية لدى الطبقات ، مميزات تتقبل عددا متناهيا من درجات الكثافة المتغيرة » (٢٦) .

والحال ، فلقد امكن ان نرى اعلاه ، ان اولئك الذين تمكن تسميتهم علماء الاجتماع في المجتمع الاسلامي في القرون الوسطى ، لم يكتفوا بالتأكيد على وجود طبقات متعددة ، بل انهم حاولوا جمع تلك الطبقات ، ونحن هنا نردد بعض المصطلحات الواردة في تعريف ج. غورغيتش في عوالم من التجمعات ومن الافراد ذوي الوظائف الاجتماعية المتشابهة والذين لهم موقع من النفوذ متماثل في خطوطه

---

٢٥ — R. Aron Ibid , p. 14 s .

٢٦ — G. Gurvitch , in Cahiers Internationaux de Sociologie , 38 1965 , p. 6 . ,

العريضة . وهذه التجمعات الكبرى ، كان لها بالتأكيد « قوام عبر الزمن » . كما يدل على ذلك تكرار التصنيفات المتماثلة بشكل فج ، وترداد مصطلحات تشير اليها عبر العصور ، ولا مجال للشك بانهم كانوا يحاولون اعتماد تصورات مشتركة ، واراء مشتركة ، كما تدل على ذلك بوجه خاص ، اشارات من وردوا من الكتاب ، الى مزايا وعيوب الافراد في تلك التصنيفات . ويبدو معقولا الى درجة بعيدة أن تلك الآراء المشتركة ، كانت تتعلق خصوصا بما يمس من قريب او بعيد اقتسام النتاج الاجتماعي وغنائم السلطة . ومن جهة اخرى ، فان الحكام اعتبروا تلك « العوالم من التجمعات » مدموغة على الاقل بردود الفعل الاولية المشتركة ، ذلك ان سياستهم بخصوصها اتبعت بعض المبادىء العريضة ، المبادىء السلبية على الاقل التي كانت ترمي بوجه خاص الى الحؤول دون بعض ردود الفعل، كالتمرد مثلا (٢٧) .

لكنه يبدو من النادر ان نتمكن من ان نضفي على هذه الطبقات ، وعيا وارادة مشتركة الا في حدود من الاقاليم محصورة جدا ، وفي حقب من الزمان ضيقة . ومن اجل الوصول الى نتائج محددة في هذا المجال ، لا بد لنا من

٢٧ _ Cf. par exemple , Nizâm al - mulk, Siyâset nâme , ed. Ch. Schefer , Paris 1891 , p. 144 s. ; trad. Ch. Schefer , Paris 1893, p. 214 s. ; trad. B.N. Zakhoder , Moscou - Lénigrad , 1949 , p. 167 s. ; trad. H. Darke , New Haven 1960 p. 170 s.

اجراء تحقيق تاريخي مقارن شاسع الامتداد . لكن الانطباع الذي يتركه التآلف الكبير الى حد ما ، مع التاريخ الاسلامي، هو على الاصح ، ان مجموعات المصالح والطموحات عندما تتمثل كعناصر فاعلة على مسرح التاريخ ، فـــان اتساعها يتخطى ولا شك في معظم الاوقات الجماعات الصغرى مثل تلك التي تشكلها مهنة معينة ، لكنها لا تمتد الا في القليــل النادر الى مستوى الطبقات الكبرى ، مفضية بذلك، وبوعيها لنفسها وبارادتها المشتركة ، الى وضع طبقي بالمعنى الوارد في التحليلات السوسيولوجية فـــي المجتمع الحديث . والتقسيمات العمودية الى اعراق او الى طوائف دينية ، التي تقطع من جديد الفئات الافقية ، تلعب دورا كبيرا ، فـــي غاية الوضوح ، في ذلك التقسيم .

وبالامكان ان يرفض الصاق مصطلح « الطبقة » بتلك المجموعات الموحدة المصالح والطموحات ، والاحتفاظ بـــه للطبقات الكبيرة الموحدة في المجتمع الصناعي ، التي حصلت على وعي وارادة مشتركين . وينبغي ان نوضح بعد هذا ، بان هذا الوعي الموحد يغيب في احيان كثيرة ، حتى فـــي المجتمع الرأسمالي الحديث ، وبان الطبقات تتقطع تقطيعا جديدا ، في الاغلب ، بواسطة تقسيمات اخرى ، تأتي في المقام الاول منها التقسيمات العرقية . ومعلوم بان علمـــاء الاجتماع قد اكدوا بوجه خاص على ذلك ، فيما يتعلـــق بالولايـــات المتحـــدة حيث يمكن بالملاحظة المشتركة ان يميز بصورة مباشرة ، من جهة ، النقص في وعي الطبقة العاملة لذاتها وفي ارادتها المشتركة . ومن الجهة الاخرى: اهمية التقسيم العمودي بين « بيض وسود » الذي يأتي ليقطـــع

التنضيد الاجتماعي (٢٨) من جديد .

اما تعقد الوضع الذي نواجهه اليوم ، فلا ينبغي فيما يبدو لي ، ان يدفعنا الى تطرفين : ان نمحض من جهة ، وبشكل مسبق ، الفئات الاجتماعية الكبرى المحددة بالموقع الاقتصادي ــ القانوني ، التي يميزهــا علمــاء الاجتمــاع المحليون ، وعيا طبقيا وارادة موحدة . وان نتجاهل ، مــن الجهة الاخرى ، معاكسين البداهة التاريخية ، كل اعتبار لمجموعات المصالح والطموحات ، غير معتبرينها فعالة فــي التاريخ او غير فعالة الا اذا تقلص حجمها ، بواسطة عملية تجزئة متناهية ، الى حجم « مهنة » مثــلا ، خاصــة وان الاهتمام الذي يوجهه علماء الاجتماع ورجــــال السياسة المحليون الى الفئات الاجتماعية يمنعنا من ان نعتبر الاعراق او المجموعات التي تتميز بنمط الحياة (بدو وحضر) وحدها بمثابة البواعث الاولى ، الجديرة بالاهتمام ، في الدينامية الاجتماعية ــ التاريخية .

وهناك حاجة ، مــن وجهة نظر مصطلحية ، الــى مصطلح للدلالة على عوالم التجمعات الاجتماعية التي تتجاوز في اقسامها المجموعات المهنية ، والمحلية ، الخ.. العوالم التي تقوم اسسها على الوظيفة الاقتصادية او الاجتماعية، من غير نفي للتقاطع مع معايير التمايز من حيث الاصــل

٢٨ ــ Cf. St. Ossowski , ouvrage cité , passim et aussi , par ex. , L. Reissman . Class in American Society , Glencoe 1959 ; trad. fr. les classes sociales aux Etats Unis , Paris 1963 .

العرقي ، والطائفة الدينية او نمط الحياة ، ويمكن اعتبارها بمثابة عوالم ذات استمرار نسبي ، وبمثابة المالكة لمخزون من التصورات المشتركة ، وبمثابة المتمكنة من اعطاء ردود فعل موحدة . ولا يستبعد ، في ظروف معينة ، في فترات التوتر على الاخص ، ان تتمكن تلك المجموعات من الوصول جزئيا وبشكل عابر الى وعي وارادة مشتركين . ويبدو لي ان مصطلح « الطبقة » وهو المصطلح الوحيد الجاهز، يمكن ان يلائمها تماما ، شرط ان توسع تعريفاته الشديدة الضيق ، التي يعتمدها في اغلب الاحيان المحللون في المجتمع الراسمالي المعاصر . فضلا عن هذا ، فان هذا التوسيع سيكون مفيدا حتى في تحليل ذلك المجتمع . وهذا ما كان يطبق في الواقع في اغلب الاحيان ، حتى من قبل اولئك الملتزمين نظريا باحدى تلك التعريفات الضيقة (٢٩) .

وبذلك يمكن ان نميز ، في المجتمع الاسلامي التقليدي، الفلاحين المنتجين ، ومربي الماشية الذين كانوا يتعارضون مع الفلاحين احيانا واحيانا يتحدون معهم بشكل جزئي ، وصغار المنتجين المدنيين من حرفيين وتجار صغار ، والتجارة الكبيرة الرأسمالية التي تشتمل بشكل عام على النشاط المالي ، والعبيد الخدم ، والعبيد في الزراعة ، والعسكريين وتتوجب العودة للحديث عنهم ، والموظفين والمثقفين ورجال الدين وهؤلاء غير متمايزين الى حد ما وذلك تبعا للامكنة والازمان ، والملاكين العقاريين الكبار ، واخيرا الطبقة

---

٢٩ — وعلى الاخص ماركس . انظر مقالتي الواردة أعلاه في الرقم٦.
٣٠ — R. Aron , article cité ci-dessus , p. 17 .

الحاكمة التي تركز بين ايديها ، حسب مواصفات ماركس وتوكفيل (٣٠) ، القوة والنفوذ والثروة . وهذا التعداد ليس حصريا ، فهو يفترض ، كما سبق القول ، تقاطعات مع تقسيمات قائمة على معايير اخرى . وهكذا فان الملاكين العقاريين في جماعة عرقية ما ، كانوا يشكلون طبقة على حدة . فالتعداد كان يتطلب تفسيرا ادق ، والامر غير ممكن هنا ، فان طبقة العسكريين ، على سبيل المثال ، يمكن تجنيدها من بين العبيد وان تكون سلطتها مضمونة بشكل عام ، كما سبق القول ، بواسطة تركيبها كطبقة ذات امتياز بملكياتها العقارية (يعطى المعنى بأكثر ما يكون اتساعا لمصطلح الملكية) . اما السلطة فهي تشارك فيها مشاركة تقل وتكثر ويمكن ان تستأثر بها حسب الاحوال .

وان الطبقة المسيطرة ، مهما يكن المجموع الاصلي المتكونة منه ، فهي تقيم مؤسسات لسيطرتها ، اي لسلطتها وللمغانم التي تستمدها منها ، من واقع احتكارها لادارة الدولة ، الامر الذي يضمن مغانمها المادية ، اما بواسطة عائد الضريبة المعاد توزيعه كنفقات ، أما بواسطة الاتاوات المفروضة على المنتجين ، اما اخيرا بواسطة نوع من انواع المزج بين هاتين الطريقتين في « الاستغلال » .

ويمكن ان ينشأ نوع من الحركية الاجتماعية . خاصة وان المنفذ الى أجهزة الدولة يمكن ان يتأمن في بعض الظروف ، لافراد من طبقات اخرى ، رجال الدين على سبيل المثال . بيد انه ليس بالامكان اعتبارهم من ابناء الطبقة المسيطرة مائة في المائة ، الا اذا تدعمت ترقيتهم بهبة ما ، على شكل ملكية عقارية على سبيل المثال ، ولقد كان

من الواجب ايضا . النظر في اية حدود تكون تلك الهبات قابلة للانتزاع ، ونظل الترقية معها ترقية وقتية . ومن جهة اخرى ، فان الثروة المحصلة بالتجارة تسمح عموما بالوصول الى الملكية العقارية . ومن المهم معرفة الى اي حد تسمح فيه الملكيات المحصلة بهذه الطريقة ، بالمشاركة في السلطة مع الطبقة الحاكمة .

وواضح ان هذه الحركة يضيق نطاقها . فان ارباح التجارة تنحصر ، وقد تقل امكانيات الافادة منها في الترقي الاجتماعي . ونحن نرى في بعض العصور وفي بلدان معينة (خاصة ايام الدولة المملوكية) ، الطبقة الحاكمة تنغلق ، وتصبح جماعة مقفلة ، موقوفة على افراد شريحة اجتماعية — عرقية محددة .

وان الطبقات الاجتماعية ، وفقا لهكذا فهم ، ليست تتحدد بعلاقات الانتاج فحسب ، تبعا للمخطط الماركسي ، الذي زادته النظرة اللينينية للطبقات صلابة ، اذ نظرت اليها على انها تقوم على علاقة استغلال فحسب . بالاضافة الى هذا ، فانه تجدر الاشارة الى ان ماركس نفسه ، قد ادخل في حسابه ، في مناسبات عدة ، في دراسته التاريخية ، عوامل اخرى (٣١) . فان الطبقات الاجتماعية قد تحددت ، كما كان قد رأى بشكل ممتاز علماء الاجتماع المحليون ، بمقتضيات التنظيم الاجتماعي الكلي حيث تلعب متطلبات الانتاج واعادة التوزيع دورا كبيرا وجوهريا . اما الانغلاقات

---

٣١ — Cf. mon article cité ci - dessus , n. 6 .

الاخرى فتأتي لتقطع من جديد بطرق مختلفة هـذا الانغلاق الاساسي للدور الوظيفي في التنظيم الاجتماعي الكلي. ومن جهة اخرى ، ومهما كان دور الطبقة في التنظيم الاجتماعي. حتى ولو لم يكن ذلك الدور دورا اقتصاديا مـن حيث الاساس ، فان الطبقة ترى ان لها حصة معينة في توزيـع النتاج الاجتماعي ، حصة تتوزع بمقتضى بعض القواعـد ذات الطبيعة القانونية ، ولكنها تعين لها موقعا ما فـي النظام الاقتصادي لانتاج الخيرات وتوزيعها . ويمكـن للانغلاقات العرقية او غيرها ان تزيد او تنقص تلك الحصة. وبامكانها على الاخص ان تعطي الحق في هذه الوظيفة او تلك والوظيفة نفسها تعطي الحق في هذا النوع من المدخول او ذاك ، ولكننا نعود دوما الى التمتع بحصة معينة .

ويمر التطور الاجتماعي في اطوار متناقضة . فهناك اطوار يكون انتاج واعادة توزيع النتاج الاجتماعي ، بطريقة لها مؤسساتها ولها قابلية الاستمرار ، موزعين بين طبقات محددة . ويمكن لانتظام عمل الالية الاجتماعية ، ان يثـير حينذاك نوعا من الحركية الاجتماعية ، اي تخفيض مرتبة واعادة تصنيف عدد معين من الافراد ، حتى انه يمكن ان يفضي الى ترق شامل او انحدار شامل لطبقات معينة ، اي الى تغيرات في حصتها من السلطة ومن المغانم الاجتماعية التي تتمتع بها .

وفـي اوقات اخرى ، في اوقات الفتوحات بصورة اساسية ، يحدث استبدال عنيف ، كلي او جزئي ، لبعض الطبقات بطبقات اخرى ؛ اي ان هذه الوظيفة او تلك ،

هذا الحق او ذاك المتعلق بحصة معينة من النتاج الاجتماعي يصبحان مخصصين لشرائح جديدة . ومن المؤكد ان تواتر هذه التغيرات المفاجئة ، قد لعب دورا تاريخيا كبيرا ، بمنعه طبقة معينة ، وهي طبقة التجار التي باشتغالها بانتظام واستقرار تنزع لزيادة سلطتها باستمرار ، من تحقيق ترق متواصل كما حصل في الغرب المسيحي .

هل كان هناك صراع طبقي ؟ كان هناك على الاقل منافسة دائمة ، وعلى الاقل نقمة كامنة في جانب ، وفي الجانب الاخر استغراق في تأمين الاستمرار والعمل المنتظم لنظام يجلب المغانم . وبما انه لم يكن يوجد اية آلية تستطيع بواسطتها طموحات ومصالح الطبقات المختلفة الاعراب عن مطالبها ، كانت بعض الطبقات تدفع احيانا الى التمرد بعنف . وغالبا ما كانت تضفى الصفة الايديولوجية على ذلك التمرد ، بهيئة استنكار لمفاسد وعيوب الطبقة الحاكمة ، وكان الاستنكار ينطلق في جوهره من وجهة نظر الموقف الديني . لكن اية هيئة لم تأت لتحديد برنامج لمطالب علمانية ، غير استبدال رئيس الامة والطبقة الحاكمة . ولم تكن تطرح أية تعديلات بنيوية ، فيما عدا بعض الاستثناءات.

ان التاريخ الاجتماعي هو تاريخ تنافس وتعاقب الطبقات ، مثلما تقرر معناها اعلاه بالنسبة للسلطة وبالنسبة الى مغانمها .

ونحن نرى ان له علاقات اكيدة بالتاريخ الاقتصادي، ولكنه ابعد من ان يقتصر عليه .

وهو اقل ما يكون تميزا ، في اثناء مراحل التطور

المنظم ، وكانت تغيرات الكتل الاقتصادية التي تتصرف بها مختلف الطبقات حينذاك ، تلعب دورا رئيسيا في زيادة او انقاص القوة الضاغطة لتلك الطبقات . ومع ذلك ، وحتى في ذلك الحين ، فان تدخل القـوة الصرفـة ، والقرارات السياسية ، الخ.. كانت تستطيع ادخال تعديل كبير على اللعبة التي تلعبها العوامل الاقتصادية منفردة . وعلينا ان نشير ، بالمقابل ، بانها كانت في اغلب الاحيان ، تنـزع التعبير عن نفسها في مصطلحات اقتصادية .

اما خلال مراحل الاضطراب فالامر كان بالعكس، اذ ان الاقتصاد كان يتخلى عن معظم ما له من فعالية الى تأثيرات القوة العنفية ، والاكراه السياسي — العسكري ، لكنه لا ينبغي النسيان ان مقتضيات الانتاج واعادة التوزيع كانت تظل المقتضيات الاساسية ، حتى في ذلك الحين .

وبالامكان ان نرى ، مما قيل ، بان علاقات التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي هي علاقات معقدة ، وبانه بالتالي سيكون من الخطأ الكبير جعل الواحد منهما عين الاخر ، وقصر الواحد منها على الاخر .

ان التاريخ الاجتماعي ، ان فهمنا منه تاريخ الجماعات الاجتماعية وعلاقاتها ، تابع من حيث الاساس للضرورات الاولية للنشاط الاقتصادي . وهـذه الجماعات الكبرى محكومة بالنتيجة ، والى حـد بعيـد بمقتضيات الانتاج وبضرورة وجود آلية للتداول والتوزيع ، وهي ترتبط بذلك بالاقتصاد ، وانما بمعنى واحد فقط ، والحقيقة هي انـه معنى اساسي . ولا ينبغي النسيان من جهة اخرى ، بان

بعضا من هذه الجماعات الكبرى محكومة بشكل اوسع بضرورات النشاط الاجتماعي الكلي في حضارة معينة . وبالمثل ، فان الفئات الاجتماعية المحكومة بعلاقات الانتاج والتبادل والتوزيع ، تعرف في اغلب الاحيان قواعد قانونية ، تقونن هي نفسها وضعا ناتجا عن احداث ذات طبيعة سياسية ، او ناجما عن مقتضيات ايديولوجية .

ولا يمكن قصر التاريخ الاقتصادي على وضعنا الالية الاساسية للانتاج والتبادل واعادة التوزيع ؛ البنية التحتية العامة للحياة الاجتماعية ، لان هذه الالية بقيت هي نفسها في خطوطها الكبرى خلال الالوف من السنين . وتعود تغيرات حجم الكتل الاقتصادية (الانتاج الزراعي والحرفي في المقام الاول) الى عوامل تقنية ، وعوامل سياسية واجتماعية (الفتح ، عمليات التخريب ، والنفي ، والتشريع الذي يزيد او ينقص الاتاوات ، الخ) . والامر هو نفسه بالنسبة لتاريخ المؤسسات الاقتصادية ، الذي يتعلق الى حد بعيد بالتاريخ الاجتماعي .

بيد ان التغيرات الكبيرة جدا في حجم المجاميع الاقتصادية ؛ زيادة ملحوظة ، على سبيل المثال ، فيالانتاج الصناعي ، او بالعكس انخفاض عنيف ، بوسعها ان تؤدي الى نتائج ذات اهمية هائلة في ميدان التاريخ الاجتماعي ، الى تعديل في العلاقات بين الطبقات مثلا . لكن « ثورة » كهذه ، ولو انها ذات اهمية رئيسية ، لا تحدث الا نادرا .

وواضح ، مدى الالتباس ، عندما يجري الحديث عن

دور الاقتصاد ومناقشة الدور فوق ذلك ، دون تمحيص المفاهيم وايضاحها . فانه ينبغي في المقام الاول تمييز الالية الاساسية للانتاج ، من آليات التداول والتبادل والظاهرات الاقتصادية الاخرى . وتبعا للميدان الذي نتحدث عنه ، فان المسائل تتمثل بطرق مختلفة ، لا سيما عندما نتحدث عن العلاقات مع التاريخ الاجتماعي .

ولقد اهتم علماء الشؤون الاسلامية جميعهم ، بوعي هذه التفريقات الضرورية ، وبوعي الطريقة التي ترتسم فيها ، بخطوطها الكبرى ، علاقات مختلف الظاهرات الاجتماعية . وان من الخطر الظن بأن دراسة معمقة للتاريخ الاقتصادي تحل هي وحدها مسائل التاريخ الاجتماعي . ولا ينبغي الاعتقاد بان الاهمية الجوهرية للالية الاقتصادية الاساسية تنتقل الى كافة الظاهرات الاقتصادية . ولا ينبغي التفكير من جهة اخرى ، بان دراسة تاريخية لاحدى الطبقات الاجتماعية يمكن الا تكون مهمة في فهم التطور الاقتصادي .



طبع على مطابع

الأمـــل

اذار ١٩٧٩

الثمن : ٢٥٠ ق. ل.